

قراءة في تجربة المشاريع الصغيرة في سورية (2001 – 2017)

الدكتورة مدى شريقي*

راما علي **

(تاريخ الإيداع 6 / 6 / 2017. قبل للنشر في 27 / 8 / 2017)

□ ملخص □

هدف هذا البحث إلى دراسة واقع المشاريع الصغيرة في سورية ما بين عامي 2001 و 2017، من خلال التطرق للجدل حول تعريف المشاريع الصغيرة واختلاف معايير تحديدها مقارنة بالبلدان الأخرى، كما يسلط الضوء على واقع هذه المشاريع في سورية على مدى ستة عشر عاماً. علاوة على عرض أهم التحديات التي تواجه عمل هذه المشاريع، بالإضافة إلى تناول أبرز القوانين الناظمة للمشاريع الصغيرة. وأخيراً يقدم البحث عدداً من التوصيات لتفعيل عمل هذا القطاع المهم.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة – التمويل – هيئة مكافحة البطالة

* مدرسة – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية
** طالبة ماجستير – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

Studying the experience of small projects in Syria (2001 – 2017)

Dr. Mada Shuraki*
Rama Ali**

(Received 6 / 6 / 2017. Accepted 27 / 8 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research aimed to study reality small business in Syria between 2001 & 2017, through discussing, the different definitions of small business and the criteria for determining them comparison for other countries. It also highlights the reality of these business in Syria over the past sixteen-year. Moreover, it presents the most important challenges that the work of these business faces, in addition, it discusses the most prominent laws concerning the small business. Finally, the research presents a number of recommendations to activate the role of this important sector.

Key words: Small business, Finance, Unemployment Control Authority.

* Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Art, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** MA student, Department of Sociology, Faculty of Art, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تعدّ المشاريع الصغيرة المحرك الأساسي لاقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تمكنت العديد من البلدان من النهوض باقتصاداتها بفعل المشاريع الصغيرة، بعد أن وفرت لها كل أشكال الدعم المادي والقانوني والتقني، إذ تساهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل، كما أنها تساعد على زيادة الدخل وتنويعه. من أمثلة هذه الدول تجربة اليابان التي تمكنت من تجاوز مشكلة افتقارها للموارد الطبيعية والثروات الباطنية من خلال اعتمادها على المشاريع الصغيرة التي غدت بفضلها بلداً يصدر منتجاته إلى كافة أنحاء العالم، وعلى صعيد الدول النامية برزت تجربة بنغلادش التي قدّمت نموذجاً يحتذى به من خلال تأسيس بنك الفقراء الذي قدم الآلاف من القروض الصغيرة للفقراء، وتم نقل تجربة البنك إلى دول أخرى مثل مصر.

وبعد نجاح المشاريع الصغيرة في العديد من دول العالم في تحقيق النمو الاقتصادي، اتجهت نحوها سورية، وكانت البداية الحقيقية لتوجه الحكومة السورية في عام 2001 عبر تأسيس هيئة مكافحة البطالة، وكانت التجربة السورية في مجال المشاريع الصغيرة هي محور هذا البحث الذي تطرق للجدل حول تعريف المشاريع الصغيرة، وناقش الدور الذي لعبته القوانين في دعم المشاريع الصغيرة، كما سلط الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في سورية منذ بداية الألفية ولغاية العام 2017، وصولاً إلى اقتراح إجراءات من شأنها تفعيل دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري فترة من الازدهار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد تحويلات السوريين من دول الخليج التي كانت تشهد نمواً اقتصادياً بعد اكتشاف النفط هناك في سبعينيات القرن الماضي، في الثمانينيات تراجعت أموال الدعم المقدمة من البلدان العربية من 1.5 مليار دولار في السبعينيات إلى 300 مليون دولار في الثمانينيات، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط وبذلك تراجعت إيرادات الخزينة، تضاعف كل تلك الظروف أدى لظهور أزمة اقتصادية بدأت تظهر من مطلع الثمانينيات ثم تصاعدت لتنفجر عام 1986، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة السورية (سعيقان، 2009)، حيث وصلت قيمة الدولار من 11.25 ل.س في نهاية الثمانينيات إلى 46 ل.س في العام 1998، فارتفعت الأسعار فيما لم ترتفع الأجور (أحمد، 2007). كل تلك الأسباب ساهمت في ظهور البطالة التي فرضت نفسها كمشكلة أساسية يعاني منها الاقتصاد.

كان التصدي للبطالة الدافع الأساسي وراء اتجاه الحكومة السورية لاعتماد استراتيجيات المشاريع الصغيرة، حيث شكل تأسيس هيئة مكافحة البطالة الخطوة الأولى في هذا المنحى في العام 2001، إذ تم تقديم العديد من القروض الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة للعاطلين عن العمل والأسر الفقيرة والنساء الريفيات، المهمة الرئيسية للهيئة تمثلت في التخفيف من نسبة البطالة، غير أن هيئة مكافحة البطالة كان مصيرها الإلغاء والسبب عدم التناسب بين القروض المقدمة و فرص العمل المحدثة.

أحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في العام 2006، التي تمثلت مهمتها الرئيسية في تقديم التدريب للراغبين بإنشاء مشاريع صغيرة وكان من اللافت في عمل هذه الهيئة إحجامها عن تقديم التمويل، استمر عملها قرابة التسع سنوات لتتلاقى نفس مصير هيئة مكافحة البطالة.

في العام 2016 تم إنشاء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولغاية العام 2017 لم تتمكن الهيئة الجديدة من وضع تعريف محدد للمشاريع الصغيرة وتقديم خطة لتنمية المشاريع الصغيرة.

بعد مرور أكثر من ستّ عشرة سنة على الاتجاه الحكومي نحو المشاريع الصغيرة، السؤال المطروح: لماذا يبدو واقع الحال وكأن سورية قد عادت إلى نقطة البداية؟ وهل تمتلك سورية استراتيجيات حقيقية للمشاريع الصغيرة؟ وينفرد عن هذا السؤال الأساسي عدّة أسئلة فرعية:

- لماذا فشلت هيئة مكافحة البطالة (كجهة ممولة) في دعم المشاريع الصغيرة؟
- لماذا لم تتمكن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (كجهة تدريب) في تطوير هذه المشاريع؟
- ما هي الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في سورية؟
- ما هي الإجراءات المطلوب توافرها لتنمية عمل المشاريع الصغيرة؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تحظى المشاريع الصغيرة بلهتمام كبير من قبل دول العالم كافة، وهذا يعود لدورها المهم في الإنتاج والتشغيل، بالإضافة إلى أنها تدعم الاقتصاد الوطني بمشاريع تقوم على ابتكار أفكار جديدة.

وتكتسب المشاريع الصغيرة أهميتها في سورية من خلال امتلاكها للثروات الطبيعية والموارد البشرية، ويمكن لاستثمار هذين العنصرين في قطاع المشاريع الصغيرة أن يسهم في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السوري تتمثل في الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى تصدير المنتجات إلى دول العالم، هذا بالإضافة إلى تحويل الفئات المهمشة اقتصادياً (النساء والشباب) إلى فئات منتجة، مما سيعزز قدرة الاقتصاد السوري على النمو مستقبلاً.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التجربة السورية في مجال المشاريع الصغيرة خلال السنوات الماضية، من خلال التعرف على الدور الذي ساهمت به في دعم الاقتصاد السوري وذلك من خلال إبراز إيجابيات هذه التجربة وسلبياتها، والتعرف على المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في سورية، وذلك بغية تقديم مقترحات تسهم في دعم المشاريع الصغيرة، لتسهم في معالجة مشكلات الفقر والبطالة وإحداث نمو اقتصادي الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الأوضاع أو الأحداث أو الظروف الحالية، حيث يستكشف (يتعرف ظاهرة ما، أو يتوصل إلى استبصارات جديدة)، أو يصف (الخصائص لمجموعة ما أو لموقف ما) أو يفسر ويتنبأ (يدرس العلاقات بين المتغيرات). وغالباً ما تتمثل خطوات هذا المنهج في صياغة المشكلة، تحديد المعلومات المطلوبة لحل المشكلة، جمع المعلومات وتلخيصها، تحليل المعلومات، تفسير المعلومات (الخطيب، 2006).

الدراسات السابقة:

1- دراسة سلمان، ميساء، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، 2009.

ركزت هذه الدراسة على أهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وسلطت الضوء على الاستراتيجية الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة. تكونت عينة الدراسة من 73 مشروعاً صغيراً، نُفذت عن طريق هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة من 2002 إلى 2004.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن نسبة نجاح المشاريع كانت كبيرة، وحصدت المشاريع الصناعية المرتبة الأولى تليها التجارية، وكانت المشاريع الزراعية أكثر المشاريع تعزراً. وتميّز أصحاب المشاريع بخبرتهم السابقة في نفس مجال مشروعهم، بينما أظهرت أن نسبة كبيرة من المشاريع عانت من صعوبة توفر العمالة المناسبة.

وكشفت نتائج الدراسة عن مساهمة هذه المشاريع بتوفير فرص عمل دائمة، وأظهرت أن معظم أصحاب المشاريع في العينة كان لديهم مصدر دخل قبل البدء بمشروعهم الخاص، وساهمت هذه المشاريع بتحسين دخل أصحابها، الأمر الذي كان أهم أسباب تأسيس المشروع.

2- دراسة أيوب، رائدة، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، 2010.

رصدت هذه الدراسة فعالية المشاريع المتناهية الصغر ومدى مساهمتها في تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، وتناولت أثر البنية الاجتماعية في الريف على المرأة، كما رصدت معالم البناء الأسري والقيمي مع توضيح دور المرأة في المجتمعات الريفية. ثم استعرضت دور المشاريع المتناهية الصغر كأداة من أدوات التنمية الريفية. شملت عينة الدراسة الميدانية 1220 مشروعاً صغيراً تمتلكه النساء المستفيدات من مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر.

وكشفت نتائج الدراسة أن 55% من النساء صاحبات المشاريع تتراوح أعمارهن بين 30-40 عاماً، وتركزت مشاريع النساء ضمن مجال الثروة الحيوانية، وتلتها المشاريع الخدمية، بينما كانت أبرز الصعوبات التي واجهتها المرأة عند بدءها بالمشروع عدم معرفتها بالتعامل مع الزبائن والمنافسة، بالإضافة للبيع بالدين وصعوبة تأمين البضاعة من السوق. وبيّنت الدراسة أن أهم الأسباب التي ساعدت المرأة على النجاح بمشروعها كانت التدريب وتوفير الخبرة الفنية بالمشروع وحب العمل.

وكشفت نتائج الدراسة أن 97% من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس المشروع، ورأت النساء صاحبات المشاريع أن المشروع عزز ثققتها بنفسها.

3- دراسة مركز دمشق للأبحاث والدراسات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم، 2016.

ترى هذه الدراسة أن ما يعيب التجربة السورية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو غياب بعض أجزاء منظومة الدعم الشامل من جهة، وعدم تكامل أجزاء المنظومة المتوفرة ضمن إطار عام، وتعطي الدراسة مثلاً على

هذا الأمر هو غياب الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تبنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعريفاً قائماً على معيار إجمالي الموجودات، بينما حددت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تعريفاً يقوم على رأس المال، ولقد عدّ هذا التعريف الحجر الأساس لبناء الإطار العام التنظيمي والقانوني لهذه المشاريع، كما تطرح هذه الدراسة مشكلة عدم وجود مرجعية مؤسسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أجرت هذه الدراسة بحثاً ميدانياً شمل 50 مشروعاً وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات تنظيمية وتمويلية معاً، حيث احتلت المشكلات التنظيمية المرتبة الأولى ثم تبعها التمويل في المرتبة الثانية. كما بينت نتائج الدراسة أن غياب الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهذا القطاع كان من أبرز المعوقات التي تواجه عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة حول أهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل عن طريق تلك المشاريع، بالإضافة للاتفاق حول المخاطر التي تنجم بسبب غياب جهة تنظيمية واحدة تعنى بالمشاريع الصغيرة، بينما يختلف هذا البحث عن غيره بطريقة طرح الموضوع حيث ناقش البحث التجربة السورية برمتها لتشخيص المشكلات التي تقف عائقاً في وجه تطورها ولاقتراح بعض الحلول التي تحسن من أداء المشاريع الصغيرة في المستقبل.

أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة

تعددت تعريفات المشاريع الصغيرة فهناك من عرفها تبعاً لعدد العمال وهناك من حددها عن طريق رأس المال أو حجم المبيعات، حيث تعرف منظمة العمل الدولية: المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج وتوزع سلعاً وخدمات تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال صغير جداً أو ربما من دون رأس مال ثابت، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي (حسن، 2013).

ولقد تميز التعريف الذي وضعته لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED باحتوائه على العديد من الخصائص التي تتميز بها المشاريع الصغيرة، حيث عرّف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي عدداً من الشروط وهي: استقلال الإدارة؛ فالمديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة؛ أما رأس المال فيتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك؛ ويكون العمل في منطقة محلية، إذ يعيش العاملون وأصحاب المشروع في نفس المنطقة التي يقام بها المشروع؛ وأخيراً حجم المشروع، حيث يتم اعتبار المشروع صغيراً بالنسبة إلى المجال الذي ينتمي إليه المشروع، فالمشروع في مجال الصناعة يعد كبيراً مقارنةً بمشروع في قطاع الخدمات (الوادي وسمحان، 2006). وتلتقي الشروط السابقة مع مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية المعتمدة عالمياً لتعريف المشاريع الصغيرة، والتي يمكن إيجازها كالتالي:

1 للمعايير الكمية: التي تعتمد على الكم كشرط أساسي لتعريف المشاريع الصغيرة، ومن أهم هذه المعايير: أ - معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال من أكثر المعايير شيوعاً للفرقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وبالرغم من شيوع هذا المعيار مع ذلك لا يوجد اتفاق حول عدد العاملين بالمشروع الصغير، حيث يتأثر حجم المشروع بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة، فعلى سبيل المثال، في الدول المتقدمة كالاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المشروع الصغير بين 200

و500 عامل، بينما ينخفض هذا العدد في الدول النامية كمصر وإندونيسيا ليصل إلى 100 عامل فأقل (بن عاشور، 2009). هذا بحسب التعاريف المعتمدة رسمياً، لكن على أرض الواقع الأمر يختلف وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة التي أوضحت أن نسبة المشاريع في الدول العربية التي تضم أكثر من 50 موظفاً بلغت 0.21%، أما المشاريع التي يعمل بها أقل من 50 موظفاً مشكلةً أكثر من 99% من مجموع المشاريع في الأردن والجزائر وسورية وفلسطين ولبنان واليمن، حيث يقتصر معظمها على خمسة موظفين وبلغت حصة سورية منها حوالي 91% (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2013).

وهكذا نجد تبايناً كبيراً حول هذا المعيار بين الدول، الأمر الذي أدى إلى توجيه انتقادات لهذا المعيار، فالبعض يعتبر أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة لتمييز المشاريع الصغيرة، بالإضافة أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مشاريع تتطلب استثمارات ضخمة ولكنها توظف عدداً قليلاً من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المشاريع الصغيرة والعكس صحيح (قنيدرة، 2010).

ب - معيار المبيعات: من المعايير المعتمدة لتحديد تعريف دقيق للمشاريع الصغيرة، حيث يعتبر هذا المعيار المشاريع الصغيرة هي التي تتميز بصغر إنتاجها مقارنة بالمشاريع الكبيرة، كما أن تسويقها لمنتجاتها يتم في الأسواق المحلية وذلك لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ومع ذلك لا يمكن الاستناد إلى هذا المعيار لتعريف المشاريع الصغيرة، فهو غير مستخدم إلى حد كبير في الدول العربية، وهو أكثر ملاءمة للمشاريع التجارية والخدمية منه للمشاريع الصناعية (بن عاشور، 2009).

ت - معيار رأس المال: يعدّ تعريف المشاريع الصغيرة وفقاً لرأس المال من أكثر المعايير المستخدمة في عدد من الدول وخاصة الدول النامية، غير أن هذا المعيار يعاني بعض جوانب القصور كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ومفهوم رأس المال المستخدم. فالبعض يدخل قيمة الأرض والمباني ضمن رأس المال، والبعض الآخر يستبعدهما، لذلك لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار لوحده لتعريف المشاريع الصغيرة (قنيدرة، 2010).

ث - حجم المشروع: يعد أيضاً من المعايير المستخدمة للتمييز بين المشاريع الصغيرة والكبيرة والمتوسطة، غير أن هذا المعيار يتباين بين دولة وأخرى وذلك بتباين ظروفها الاقتصادية ومراحل النمو الاقتصادي التي بلغتها، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة الحجم في دولة صناعية قد تكون مشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية. وعلى الرغم من أهمية المعايير المذكورة سابقاً، إلا أنها لا تكفي وحدها للوصول إلى تعريف للمشاريع الصغيرة، لذا يتم الاستناد إلى معايير أخرى كالمعايير النوعية التي تتعلق بنوعية ملكية المشروع الصغير وأهميته تأثيره في السوق.

2 - المعايير النوعية: تبتعد هذه المعايير عن تعريف المشاريع الصغيرة تبعاً لكم وتركز على خصائص نوعية لوضع تعريف للمشاريع الصغيرة، ومن هذه المعايير:

أ - الملكية والإدارة: «تعود ملكية المشاريع الصغيرة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشاريع فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دوراً كبيراً على جميع الصعد، حيث يتولى كافة المهام والوظائف الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل وشؤون العاملين والمبيعات، في حين تتوزع إدارة هذه الوظائف في المشاريع الكبيرة على عدة أشخاص» (قنيدرة، 2010).

ونجد تعريف مؤسسة العمل الدولية للمشاريع الصغيرة يستند إلى هذه المعايير، فهي ترى أن المشاريع الصغيرة هي عبارة عن وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص

في المناطق الحضرية في البلدان النامية، ويعتمدها على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأسمال صغير جداً، وربما من دون رأسمال ثابت، وتعتمد جودة ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخلاً غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي، بما يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوفر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية (حسن، 2013).

وهكذا نجد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد للمشاريع الصغيرة بالاعتماد على معيار معين من المعايير السابقة إذ لكل معيار سلبيات تحول دون الاعتماد عليه وحده، الأمر الذي دفع الدول لوضع تعريف للمشاريع الصغيرة بحسب رؤية كل دولة وبما يتناسب مع ظروفها. وفيما يلي أمثلة عن التعاريف الدولية للمشاريع الصغيرة لنرى أي المعايير تم اعتمادها:

يعرف البنك الدولي المشروع الصغير بأنه «المشروع الذي يبلغ عدد عماله 49 عامل وحجم رأسماله 3 مليون دولار وأعماله السنوية 3 مليون دولار» (قنيدرة، 2010).

أما بالنسبة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد سمى «المشاريع التي يعمل بها من 10-50 عاملاً بالمشاريع الصغيرة» (حسن، 2013). في «الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يقل عدد العمال فيها عن 500 عامل. أما إندونيسيا فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يكون عدد العاملين فيها أقل من 100 عامل. الاتحاد الأوروبي: يتم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يكون عدد العاملين فيها من 10-250 عامل» (قنيدرة، 2010).

وبالنسبة إلى سورية، فهي تعتمد على معياري رأس المال وعدد العمال في تعريف المشاريع الصغيرة، حيث عرّف المشروع الصغير بموجب المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 بأنه كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عمال.

استناداً إلى ما سبق، نستطيع القول إنه لا يوجد تعريف محدد للمشاريع الصغيرة وتباينت الدول في تعريفها لتلك المشاريع ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، لكن من الواضح أن غالبية الدول تعتمد على المعايير الكمية وخصوصاً معيار عدد العمال.

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للمشاريع الصغيرة

سنلقي الضوء في ما يأتي على البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل من خلالها المشاريع الصغيرة في سورية. يمكن القول عموماً إن البيئة القانونية لإنشاء المشاريع في سورية تعد غير مشجعة، لكون الاصلاحات والقوانين المتخذة في سورية تتسم بالبطء الشديد وعدم اللحاق بالتطورات في مجال المشاريع الصغيرة. وفيما يلي عرضٌ لأهم القوانين التي تنظم عمل المشاريع الصغيرة.

كان القانون رقم 71 لعام 2001 أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة، وبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة مكافحة البطالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وحدد القانون الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وأولها دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتوزيع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل الداخلة لسوق العمل لأول مرة. ثم في العام 2006 صدر القانون رقم (39) والذي بموجبه تم إلغاء العمل بالقانون رقم 71 لعام 2001، ونص هذا القانون على إلغاء هيئة مكافحة البطالة وتأسيس الهيئة العامة لتشغيل

وتتمية المشروعات، وبحسب هذا القانون تم تحديد واضح للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة. وتتكون موارد الهيئة من موازنة الدولة والمعونات والمنح والفوائض من ميزانية السنة السابقة. وكان من أبرز بنود هذا القانون ما يلي:

- تسهيل تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالإضافة الى خدمات مالية ومصرفية اخرى.
- تنظيم دورات تدريبية ومهنية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- يجب أن تتراوح قيمة القرض الذي تقدمه الجهات الممولة بين مئة ألف ومليون ونصف المليون ليرة سورية.
- يلتزم المستفيد بتوقيع تعهد بتشغيل عدد من العاملين في مشروعه بشكل يتناسب مع حجم القرض وتكلفة العمل الواحدة.

بعد عام واحد، صدر القانون رقم 15 لعام 2007 الذي تم بموجبه إحداث مؤسسات مالية ومصرفية اجتماعية تقدم خدمات التمويل الصغير والمتناهي الصغر، ومن النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة. ومؤخراً صدر عام 2016 القانون رقم 2 الذي أحدثت بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحل محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وبالتالي ألغى القانون رقم 39 لعام 2006. وعرف هذا القانون الأخير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري. وتمثلت أبرز أهداف هذا القانون الذي يجب أن تعمل عليه الهيئة الجديدة في ما يلي:

- وضع دليل تعريفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق حجم النشاط والتوزع الجغرافي ورسم السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق والربط بين استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية واستراتيجية وخطط تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ربط المشروع الصغير والمتوسط بالمؤسسات المعنية بتنمية قطاع المشاريع لتسهيل استفادته من خدمات هذه المؤسسات.

- إيجاد بيئة تمكينية بما يساهم في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة وانتقالها الى القطاع المنظم.

- المساهمة في توفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة وما يرتبط بها من قوانين وبرامج اقتصادية لازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة.

- رصد وتقييم أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لمساهمتها في تدريب وإعادة تدريب طالبي العمل للمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف، والعمل على تدريب وتأهيل وتنمية القدرات للموارد البشرية العاملة في قطاع المشاريع، ونشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار ضمن هذا المجال.

أخيراً وفي عام 2016 كذلك، صدر القانون رقم 12 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة مغلقة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، وتكون مستقلة إدارياً ومالياً. ومن مهام هذه المؤسسة:

- ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

- استثمار جزء من فائض أموال المؤسسة بما لا يتجاوز 25% من رأسمالها بمحافظ استثمارية مثل الأوراق المالية الحكومية أو أية استثمارات أخرى ذات مخاطر منخفضة.
 - تم تخصيص خمسة مليارات ليرة سورية لهذه المؤسسة مع إمكانية زيادة رأس المال.
- تتكون موارد الهيئة المالية من رأس مال المؤسسة، والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها من المؤسسات المالية بالصيغ التقليدية والإسلامية والهبات والمنح والتبرعات والجهات الدولية والأهلية الخاصة والعامة، والعمولات المتحصلة من المشاريع المستفيدة من نظام مخاطر القروض، بالإضافة إلى العوائد الناجمة عن استثمار أموالها وأي موارد أخرى يوافق عليها مجلس النقد والتسليف.

النتائج والمناقشة

واقع المشاريع الصغيرة في سورية

شكل العام 2001 تحولاً نوعياً في مسيرة الاقتصاد السوري نحو اعتماد المشاريع الصغيرة كاستراتيجية للقضاء على الفقر والبطالة، وكانت البداية الحقيقية لهذا التوجه عبر إنشاء هيئة مكافحة البطالة، التي أحدثت بموجب القانون رقم 71 للعام 2001، حيث «منحت هيئة مكافحة البطالة 81456 قرضاً بين عامي 2002 و2006 ومنها 54195 (66.5%) على شكل قروض عائلية و 27261 (33.5%) على شكل قروض صغيرة. أما إجمالي عدد المستفيدين في خلال هذه الفترة فبلغ 175614 شخصاً أفاد 66570 منهم من قروض عائلية (38%) و 109044 من قروض صغيرة (62%). وقدّرت الهيئة أنّ هذه القروض أوجدت 185459 وظيفة من بينها 167662 (90%) من خلال مؤسسات صغرى وعائليّة و 9546 من خلال برامج الأشغال العامة و 8251 من خلال برامج التدريب وبناء القدرات» (جوهر وسعيان، 2009، ص26). وهكذا كانت هيئة مكافحة البطالة جهة ممولة للمشاريع الصغيرة ومنحت العديد من القروض لآلاف الأشخاص، وبما أنها كانت أول تجربة سورية في مجال المشاريع الصغيرة حدثت بعض الأخطاء ومنها غياب المتابعة الحقيقية لضمان نجاح مشاريعها، هذا بالإضافة إلى أن فترة عمل الهيئة كانت قصيرة جداً فهي غير كافية لتحقيق أهداف الهيئة. وبعد تجربة هيئة مكافحة البطالة والسلبيات التي أحاطت عملها، قررت الحكومة إلغائها وإنشاء هيئة جديدة.

في العام 2006 حلّت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مكان هيئة مكافحة البطالة التي قدّمت القروض لتمويل المشاريع الصغيرة غير أنها لم تنجح بتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وذلك يعود إلى أن فرص العمل التي وفرتها لم تتناسب مع أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي دفع الحكومة للابتعاد عن تقديم التمويل، وهكذا اقتصر دور الهيئة الجديد على تقديم التدريب، واستمر عمل الهيئة لغاية العام 2014 ولكنها كانت فترة من الجمود بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة ولم يكن النجاح حليف الهيئة الجديدة لأنها ركزت على التدريب فقط ولم تقدم الدعم المادي لأصحاب المشاريع الصغيرة.

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فلا مجال لمقارنته بالقطاع العام فيما يخص المشاريع الصغيرة، وفي هذا السياق أظهرت نتائج مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام 2004، أن القطاع الخاص يسيطر على أغلبية المشاريع الصغيرة في سورية، حيث بينت النتائج وجود قرابة 600 ألف منشأة خاصة، يستحوذ القطاع الخاص على 92% من المشاريع الصغيرة العاملة في سورية، علماً أن 95.5% من هذه المشاريع فردية، وتمثل المشاريع المتناهية الصغر والعائلية نسبة 99.5% من مجموع المشاريع الخاصة (96% للمشاريع المتناهية الصغر والعائلية و 3.5%

فقط هي للمشاريع الصغيرة). يقع أكثر من نصف هذه المشاريع تقريباً في ثلاث محافظات أساسية حيث تستحوذ كل من محافظتي دمشق وريف دمشق على 27% من هذه المشاريع مقابل 21.7% في محافظة حلب، أما محافظتي حمص وحماة فتبلغ حصتهما 17% بينما تتوزع النسبة الباقية على محافظات سورية التسع الباقية. أما فيما يخص القطاعات الاقتصادية التي تتوزع عليها المشاريع، فقد احتلت التجارة أبرز نشاط تمارسه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة بنسبة 61% من تلك المشاريع، علماً أن الصناعة تحتل المرتبة الثانية وتضم 18% من المشاريع، و 4% لنشاط العقارات، و 3.7% للصحة، و 2.7% للمطاعم، و 2.5% للزراعة، و 1.6% للنقل والتخزين والاتصالات. وبلغ إجمالي الوظائف التي وفرتها المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في سورية حوالي 0.9 مليون فرصة عمل أي ما يقارب 17.6% من مجموع القوى العاملة و 26.7% من العمال لدى القطاع الخاص (جوهير وسعيان، 2009).

وتظهر لنا البيانات السابقة هيمنة القطاع الخاص على المشاريع الصغيرة التي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد السوري التقليدية، حيث استطاعت هذه المشاريع الصغيرة الخاصة توفير فرص عمل لعدد كبير من العاطلين عن العمل، حيث بلغ «إجمالي الوظائف التي وفرتها المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر حوالي 0.9 مليون وظيفة» (جوهير وسعيان، 2009) متفوقة على الهيئات الحكومية التي أحدثت لدعم المشاريع الصغيرة.

ونظراً لزيادة أعداد العاطلين عن العمل وغياب التمويل الحكومي للمشاريع الصغيرة ونشوء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تعمل بشكل غير مرخص والحاجة الفعلية لمشاركة تلك المشاريع، نشأت الحاجة لتمويل هكذا مشاريع. أصدرت الحكومة السورية عام 2007 قانون التمويل الصغير الذي سمح بموجبه لشركات التمويل الصغير بالعمل وتقديم الخدمات المالية، وتعد مؤسسة التمويل الصغير التابعة لشبكة الأغا خان أول مؤسسة تدخل السوق السوري. وبحسب مسح أجرته دراسة حول تقييم مؤسسات التمويل الصغير، تبين أن أغلبية المشاريع المبحوثة تنتمي لفئة المشاريع المتناهية الصغر والتي بلغت حوالي 86.9% بينما بلغت المشاريع الصغيرة حوالي 13.1% من إجمالي المشاريع المدروسة. وأظهرت النتائج أيضاً أن أكثر من نصف من أجري عليهم المسح يوظفون ما بين 2-5 أفراد في حين أن 30.5% من المشاريع تدار بواسطة المالك نفسه، وكانت نسبة التوظيف في المشاريع المتناهية الصغر أعلى من بقية المشاريع حيث بلغت 65% التي استطاعت توظيف من 2-4 موظفين مدفوعي الأجر، في حين أن 35% من المشاريع يعمل بها المالك وحده، في حين بلغت نسبة المشاريع التي توظف من 6-10 حوالي 69%، وبيّن المسح أيضاً أن الغالبية من الملاك هم تحت سن 45 عاماً حيث بلغت نسبة 68% بلغت أعمارهم ما بين 25-42 عاماً (مؤسسة التمويل الدولية، 2008).

غير أن هذا الانتعاش الذي شهده قطاع المشاريع الصغيرة خلال تلك الفترة من 2001 إلى 2010، أصابه الجمود وخاصة في القطاع العام الذي توقف عن تمويل المشاريع الصغيرة بعد هيئة مكافحة البطالة، حيث توقفت مؤسسات التمويل الحكومية عن الإقراض لمدة أربع سنوات لتعاود تقديم قروض للمواطنين مجدداً في العام 2015 من خلال مصرف التسليف الشعبي الذي يعد من أهم البنوك الحكومية التي تقرض ذوي الدخل المحدود وتتراوح قيمة القرض ما بين 300 و500 ألف ليرة سورية.

وفي ذات العام 2015، أطلقت الحكومة السورية عبر وزارة الإدارة المحلية برنامجاً جديداً لتمويل المشاريع الصغيرة أطلق عليها اسم "مشروع" حيث تم العمل به منذ عام 2011 ولكن تم إطلاقه بشكل رسمي عام 2015. "يعد هذا البرنامج نتوياً لشراكة بين وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية (منظمة غير حكومية)، مدته خمس سنوات، وتم تخصيص 5.2 مليارات ليرة سورية لهذا البرنامج، موزعة على 63 ألف مستفيد عبر 1500 صندوق في

كل المحافظات السورية دون استثناء، وقد تم تخصيصه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. يتميز هذا البرنامج بكونه أول مؤسسة وطنية تمنح القروض دون فوائد أو عمولات، بالإضافة إلى أن تمويله سوري خالص وليس بالاشتراك مع مؤسسات أو دول أخرى، وهو يخدم المناطق الريفية التي تقوم على الزراعة والحرف، أي يدعم البرنامج المشاريع التي لا تحتاج لاستيراد مواد أولية ومستلزمات إنتاج ولا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف. استطاع هذا البرنامج خلال السنوات الماضية في مرحلته الأولى أن يوزع 877 مليون ليرة سورية على شكل قروض من دون فوائد على أكثر من 7 آلاف مستفيد عبر 293 صندوق موزعة على 11 محافظة (سليمان، 2015، جريدة الوطن).

أما على صعيد القطاع الخاص، فقد استمرت مؤسسات التمويل الصغير بتقديم الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ومن أبرزها مؤسسة التمويل الصغير التابعة لشبكة الآغا خان، بنك الإبداع، ومؤسسة التمويل الصغيرة بالإضافة إلى بنك الأونروا للتمويل الصغير.

من جهتها أجملت هيئة الاستثمار السورية في تقريرها السنوي التاسع نشاط المشاريع التي شملتها الهيئة حتى عام 2015. بحسب التقرير، شهدت سورية تحسناً ملحوظاً في عدد المشاريع المشملة مقارنة مع عامي 2012 و2013، فقد تم تشميل 64 مشروعاً استثمارياً بمختلف المجالات الاقتصادية وكان نصيب قطاع الصناعة حوالي 52 مشروعاً، أما مشاريع الزراعة والنقل فلقد بلغت 2 و6 على التوالي، وأربعة مشاريع في القطاعات الأخرى، وبذلك أصبح إجمالي المشاريع المشملة وفق احكام المرسوم "8" خلال الفترة من 2008 إلى 2012 حوالي 1192 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت (2.120585) مليون ليرة سورية، وحققت إقامة هذه المشاريع توفير (103144) فرصة عمل خلال الفترة من 2008 إلى 2014 منها 8126 خلال عام 2014 واستحوذت محافظة ريف دمشق على الحصة الكبرى بحوالي 240 فرصة عمل، ثم 115 فرصة عمل في حلب، و70 فرصة عمل في اللاذقية (هيئة الاستثمار السورية، 2015). وفي العام 2015 تم إصدار القانون رقم 2 وبموجبه حلت هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وفي العام 2016 تم إقرار قانون إنشاء مؤسسة ضمان مخاطر القروض. يتضح من عرضنا السابق لواقع المشاريع الصغيرة في سورية والقوانين التي نظمت عمل تلك المشاريع أن قطاع المشاريع الصغيرة في سورية اتسم بعدم التنظيم من خلال إنشاء هيئات ثم استبدالها بأخرى جديدة، بالإضافة إلى أن هذا القطاع عانى من صعوبات ومشكلات تسبب بها التعدد والتغير المتتالي في القوانين التي أقرت لدعمها، والتي شكّلت في الحقيقة إحدى العقبات الأساسية أمام نجاح قطاع المشاريع الصغيرة، لأن المشاريع الصغيرة باتت بمثابة تجارب عملية لهذه القوانين فحسب، ولم تتح لها فرصة التبلور في ضوء منظومة قانونية موحدة على امتداد فترات زمنية طويلة. في المقابل وجدنا أن القطاع الخاص يهيمن على قطاع المشاريع الصغيرة واستطاع تأمين العديد من فرص العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

بناءً على ما سبق، يتبين لنا أن سورية لا تمتلك استراتيجية واضحة للمشاريع الصغيرة بل هي عبارة عن خطوات منفردة، والأمر السلبي في هذه التجربة هو أن كل خطوة جديدة تقوم على إلغاء ما سبقها، وهذا نسف للجهود المبذولة سابقاً دون مراعاة للأشخاص المستفيدين ومصير مشاريعهم، إذ لم يتم التطرق لهذا الأمر، لذا التجربة السورية من أبرز سلبياتها عدم الاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها لإنجاح هذه الاستراتيجية.

إذا انتقلنا إلى الجانب القانوني، نجد أنه قد تم إصدار أربعة قوانين للمشاريع الصغيرة حيث تم إلغاء كل من القانونين 71 للعام 2001 والقانون رقم 39 للعام 2006 ليبقى العمل سارياً حالياً بالقانون رقم 2 للعام 2016 الذي أقر بإنشاء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. القوانين بحد ذاتها جيدة لكن المشكلة في كيفية تطبيقها حيث يتم إفراغ القانون من مضمونه عبر العمل بأجزاء محددة منه، في حين نجد أن الأمر مختلف مع القوانين المعتمدة في مجالات أخرى، حيث تبقى من دون إلغاء كلي، بل يتم العمل على إضافة مواد جديدة أو إلغاء مواد منها، في حين أن الموضوع مختلف مع المشاريع الصغيرة إذ أن كل قانون جديد يكون عبر إلغاء ما سبقه تماماً.

ولعل من أبرز المشكلات التي تعترض تفعيل المشاريع الصغيرة هي تعدد الجهات الحكومية التي تتبع لها المشاريع الصغيرة وهذا يعتبر عائقاً كبيراً أمام مالك المشروع الصغير، وفي نفس السياق تتعدد الوزارات المسؤولة عن المشاريع الصغيرة، ففي البداية كانت وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الاقتصاد لتنتقل حالياً إلى وزارة الإدارة المحلية، أيضاً هذه نقطة مهمة لنجاح المشاريع الصغيرة.

أضف إلى كل ما سبق مشكلة التمويل التي تعد مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، وكانت هذه المشكلة سبباً رئيسياً في فشل هيئة تنمية المشروعات لمدة تسع سنوات، ومن جهة أخرى تم الاعتماد في سورية على المنح والهبات الخارجية أو التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مثل مشروع جبل الجص في حين لم يتم تخصيص ميزانية خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة إلا في برنامج مشروع.

فإذا أردنا الإجابة على سؤال: لماذا فشلت هيئة مكافحة البطالة (كجهة ممولة) بدعم المشاريع الصغيرة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لماذا لم تتمكن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (كجهة تدريب) في تطوير هذه المشاريع؟ نستطيع القول في العموم إن هيئة مكافحة البطالة أدت دوراً مهماً في انطلاق المشاريع الصغيرة في سورية والعامل الأساسي الذي ساهم في التشجيع على إقامة مشاريع صغيرة هو تقديم التمويل لها، في حين أن السبب الذي أدى إلى فشل هذه الهيئة هو عدم المتابعة والإشراف الدقيق على المشاريع والافتقار لوجود قسم فيها وهو الحماية من الإفلاس وتقديم التدريب المستمر لضمان نجاح المشاريع.

أما بالنسبة إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات كان السبب الأساسي المسؤول عن فشلها هو إجماعها عن تقديم التمويل والاكتفاء بتقديم التدريب مع الإشارة لأمر مهم وهو المنافسة مع مؤسسات أخرى قدّمت التمويل والتدريب مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي نستطيع القول إن كلا الهيئتين كانتا تركزان على عنصر واحد لدعم المشاريع الصغيرة وإغفال العناصر الأخرى، وهذا ما حدث مع هيئة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي كان عليها أن تستفيد من تجربة هيئة مكافحة البطالة.

التوصيات:

- إنشاء هيئة خاصة للمشاريع الصغيرة مستقلة وتكون مهمتها تمويل المشاريع الصغيرة ومتابعتها والتدخل عند تعرضها لمخاطر لضمان نجاحها.
- تأسيس بنك تكون مهمته تمويل المشاريع الصغيرة ويكون مرتبطاً بشكل أساسي بهيئة المشاريع الصغيرة وتكون له ميزانية خاصة به وليس قائماً على المنح.
- إشراك مدارس التعليم المهني والمعاهد الجامعية بهيئة المشاريع الصغيرة لضمان الاستفادة من هذه المدارس والمعاهد ولتكوين جيل قادر على العمل بالمشاريع الصغيرة.
- تسهيل الإجراءات الحكومية لترخيص المشاريع الصغيرة، وإعفاؤها من الضرائب خلال أول سنة من عملها.
- إقامة دورات وورشات تدريبية بشكل مستمر لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة ولتطوير مشاريعهم.

المراجع:

- _ أحمد، هناء. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980 - 2005، أطروحة دكتوراه، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007، 316.
- أيوب، رائدة. الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري. أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة كلمنس، 2010، 269.
- الخطيب، جمال. إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها. دار الفكر، الأردن، 2006، 200.
- بن عاشور، ليلي. محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالسندوق الوطني للتأمين على البطالة-دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة. رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر، 2009، 207.
- جوهر، نبيل؛ سعيان، سمير. إصلاح بيئة عمل المؤسسات الصغيرة في سورية: تحديات وتوصيات. منظمة العمل الدولية، بيروت، 2009، ص46.
- حسن، صلاح. التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر. دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، 564.
- سلمان، ميساء. الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية. دمشق، 2009، 218.
- سعيان، سمير. توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي. ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2008، 39.
- سليمان، علي. مشروع "مبادرة خلافة..5.2 مليارات ليرة سورية و63 ألف مستفيد خلال 5 سنوات.. أول مشروع يقدم قرضاً بلا فوائد عبر صناديق محلية". جريدة الوطن. سورية، تشرين الأول، 2015. تم استرجاعه في 2016/11/12 على الرابط:
< <http://alwatan.sy/archives/22384> >
- قانون إحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة رقم 71 لعام 2001. (موقع مجلس الشعب السوري) تم استرجاعه في 2017/1/25 على الرابط <<http://www.parliament.gov.sy/laws/Law/00025516.tif>>
- قانون إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات رقم 39 لعام 2006. تم استرجاعه في 2017/1/25 على الرابط <<http://www.parliament.gov.sy/laws/Decree/00114121.tif>>
- قانون إحداث المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية رقم 15 لعام 2007. (موقع وزارة المالية السورية) تم استرجاعه في 2017/1/25 على الرابط <<http://www.syrianfinance.gov.sy/arabic/budget/banking-system/263/568.html>>
- قانون إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 2 لعام 2016. (موقع مجلس الشعب السوري) تم استرجاعه في 2017/1/25 على الرابط

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php>

- قانون إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 12 لعام 2016 (موقع مجلس الشعب السوري) تم استرجاعه في 2017/1/25 على الرابط <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php>
- قنيدرة، سميرة . دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة). رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2010، 191.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) . رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة. نيويورك، 2013، 70.
- الوادي، محمود ؛ سمحان، حسين . المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها (مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الاردن). بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006، 70-85.
- مركز دمشق للأبحاث والدراسات. المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم . دمشق، 2016، ص27.
- مؤسسة التمويل الدولية. سوريا: تقييم سوق التمويل المتناهي الصغر. واشنطن، 2008، 120.
- هيئة الاستثمار السورية. التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية لعام 2014. سورية، 2015، 107.